فيما يعتزم البرلمان استدعاء محافِظه

البنك المركزي يؤكد أن وصايته على مصرف الوركاء جاءت لإنقاذه

□ بغداد / متابعة المدى

بناية البنك المركزي العراقي

قالت اللجنة المالية في مجلس النواب أنها ستستدعي محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي لبحث قضية مصرف الوركاء، وقال البنك المركزي العراقي إن فرض وصايته على مصرف الوركاء من بعض الإشكاليات التي يعاني منها.

وكشفت اللجنة النيابية ذاتها عن وجود أنباء غير مؤكدة تشير إلى تهريب رؤوس أموال مصرف الوركاء إلى خارج البلاد بعد هروب مؤسسي المصرف.

وقرر البنك المركزي العراقي الأسبوع الماضي وضع وصايته على مصرف الوركاء، أحد أكبر المصارف العراقية بسبب تأشير بعض الإشكاليات المالية في تعاملاته.

وقال البنك المركزي العراقي إن فرض وصايته على مصرف الوركاء العراق للاستثمار والتمويل جاء لإنقاذه من بعض الإشكاليات التي يعاني منها، مبينا أن هناك مشكلة في مصرف الوركاء منذ أكثر من عامين وكانت هناك صكوك تعود بسبب عدم وجود رصيد مالي .

وكشف عضو اللجنة المالية عن وجود أنباء غير مؤكدة تشير إلى أن رؤوس أموال المصرف قد تم تهريبها إلى الخارج، وأن مؤسسي المصرف أيضا قد غادروا العراق" مبينا أن "هناك الكثير من الدعاوى قدمت من قبل مواطنين إلى القضاء ضد المصرف"، وهناك جدل في الوزارات على خطابات الضمان التي قدمت عن طريق المصرف".

وسعى مصرف الوركاء وفقا لتقارير اقتصادية إلى الخروج من أزمته المالية من خلال الدخول بمباحثات مع مصرف ستاندرد تشارترد البريطاني لبيعه حصة من أسهمه، لكن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود.ويأتي قرار وضع الوصاية على مصرف الوركاء في وقت أدخل البنك المركزي آلية جديدة تشترط سحب العملة الصعبة على أساس أهمية المشاريع التنموية في البلاد، بعد أن انتشرت أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة وخصوصا إلى إيران التي تواجه عقوبات دولية.

في غضون ذلك قال البنك المركزي العراقي إن فرض وصايته على مصرف الوركاء العراقي للاستثمار والتمويل جاء لإنقاذه من بعض الإشكاليات التي يعاني منها، مبينا أن الإدارة المؤقتة الحالية للمصرف تسير أعماله، فيما اعتبرت لجنة النواب المالية إجراء البنك المركزي خطوة مهمة لتحسين واقعه.

وقرر البنك المركزي العراقي الأسبوع الجاري وضع وصايته على مصرف الوركاء أحد أكبر المصارف العراقية بسبب تأشير بعض الإشكاليات المالية في تعاملاته.

وتتلخص مهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في البلاد ورفع مستوى قيم الدينار العراقي ومعالجة التضخم.

وقال نائب محافظ البنك العراقي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "البنك المركزي فرض وصايته على مصرف الوركاء لمساعدته على تجاوز مشاكله" ،مبينا أن "المصرف تعرض لمشكلة ونحن ندقق حاليا موجوداته، والعمل متواصل فيه ولم يغلق" . وأوضح نائب محافظ البنك أن "مصرف الوركاء من المصارف الكبيرة والجيدة جداً ويمتلك العديد من الفروع ، والوصاية تعني الإدارة المؤقتة للمصرف" ، معبرا عن أمله أن "يعود مصرف الوركاء إلى وضعه الطبيعي بعد انتهاء التحقيقات".

وتابع أن"الوصاية وفقا للقانون هي ١٨ شهرا قابلة للتجديد لـ١٨ أخرى"، كاشفا عن أن "المصرف تعثر في التعامل اليومي بسبب قسم من تعاملاته خارج إرادته ومنها سحب الحكومة العراقية لودائع منه قبل ثلاثة أعوام".

وفي معرض رده على الاستغراب الذي أبداه وزير المالية العراقي رافع العيساوي من قرار الوصاية على مصرف الوركاء دون إبلاغه شخصيا، بيّن نائب محافظ البنك المركزي أن "هناك لبساً في قانون البنك المركزي حدث في مادتين هي ٥٩ و٦٦"، مشيرا إلى أنه "قدم شرحا لوزير المالية والأخير أبدى قناعته". حسب قوله.

وأبدى وزير المالية رافع العيساوي أمس في تصريحات صحافية استغرابه من قرار البنك المركزي العراقي بوضع مصرف الوركاء تحت الوصاية من دون التنسيق وأخذ موافقة وزارة المالية.

ويقول البنك المركزي العراقي أن المادة ٥٩ من قانونه تجيز له وضع الوصاية على المصارف وهي عبارة عن تعيين إدارة مؤقتة لأي مصرف تحصل فيه مشاكل مالية، فيما تشير المادة ٦٦ من القانون إلى أن الوصي بعد أن يعينه البنك المركزي يمكنه أن يلتمس من خلال البنك المركزي بطلب قرار من وزير المالية لإنقاذ المصرف في حال وجد أن هناك إمكانية لإنقاذه.

وسعى مصرف الوركاء وفقا لتقارير اقتصادية إلى الخروج من أزمته المالية من خلال الدخول بمباحثات مع مصرف ستاندرد تشارترد البريطاني لبيعه حصة من أسهمه، لكن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود.

وأبدت اللجنة الاقتصادية النيابية تأييدها لقرار وضع الوصاية على مصر ف الوركاء على اعتبار أن السياسية التي اعتمدتها إدارته لم تكن ناجعة.

ويشير خبراء الاقتصاد إلى أن جميع المصارف في العراق سواء كانت الحكومية والأهلية بحاجة إلى تشديد الرقابة من قبل البنك المركزي منعا لحدوث مشاكل مالية تستدعي وضعها تحت الوصاية.

وقال الخبير الاقتصادي فلاح حسن لـ(آكانيوز)، إن "هناك الكثير من المشاكل التي حصلت في المصارف في قضية الودائع، الرقابة على جميع المصارف سواء كانت الأهلية أو الحكومية على اعتبار أن قسما من المصارف إلى الآن لم يؤد دوره الفاعل في الاقتصاد العراقي".

وأوضح حسن أن "رقابة البنك المركزي على جميع المصارف ستكون كفيلة بتقويم عملها وتحسين كفاءة الأداء فيها وبالتالي توظيف الخبرات لتحسين الاقتصاد العراقي"، معتبرا أن "الجميع يرفض مبدأ الوصاية على أي مصرف ، لكن هناك تأكيد على تفعيل الرقابة من البنك".

وتابع أن "رقابة البنك المركزي العراقي ستكون مهمة من ناحية تقويم عمل المصارف العراقية إضافة إلى منع الوصول إلى مرحلة وضع الوصاية على بعضها".

ويأتي قرار وضع الوصاية على مصرف الوركاء في وقت أدخل المركزي آلية جديدة تشترط سحب العملة الصعبة على أساس أهمية المشاريع التنموية في البلاد، بعد أن انتشرت أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة وخصوصا إلى إيران التي تواجه عقوبات دولية.

إعادة خط ميرساد ـ ديالى الكهربائي إلى العمل بطاقة ٤٠٠ ميغاواط

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة الكهرباء عن إعادة خط الطاقة ميرساد . ديالى إلى العمل بطاقة ٤٠٠ ميغا واط، بعد تعرضه لعمل تخريبي مطلع آذار الحالي.وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس بحسب بيان صادر عن الوزارة نقلته "السومرية نيوز" إن الملاكات الفنية والهندسية في المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية في الفرات الأعلى تمكنت من إعادة خط استيراد الطاقة (الضغط الفائق) (ميرساد . ديالى) إلى العمل، بعد تعرضه إلى عمل تخريبي في الأول من شهر آذار الحالي، أدى إلى سقوط ثلاثة أبراج .

وكانت ثلاثة أبراج لنقل الطاقة الكهربائية من إيران تعرضت للتفجير بعبوات ناسفة في منطقة إمام ويس،(٥٠ كم شمال شرق بعقوبة).

وأضاف المدرس أن الوزارة تمكنت من استعادة ٤٠٠ ميغا واط كانت تستوردها من إيران عبر هذا الخط ليتم ربطها بالشبكة الكهربائية الوطنية"، مشيرا إلى "انه تم تأمين موقع العمل من قبل قوات الجيش، والمديرية العامة لشرطة الكهرباء".

وكان النائب عن مجلس محافظة ديالى صادق الحسيني أعلن مؤخراً نصب كاميرات في محافظة ديالى لمنع استهداف أبراج نقل الطاقة الكهربائية، ورصد أي تحركات مشبوهة مما يتيح للقوات الأمنية التحرك عليها وإحباطها .

ويستورد العراق الطاقة الكهربائية من إيران عبر أربعة خطوط تشمل خط كرخة- عمارة الذي تم الانتهاء من ربطه في كانون الأول من عام ٢٠١١ ، إضافة إلى ثلاثة خطوط أخرى عاملة حالياً، يتم استيراد الطاقة من خلالها وهي خط (عبادان . بصرة) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٣٠٠ ميغاواط، وخط (كرمنشاه . ديالى) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٤٠٠ ميغاواط، إضافة إلى خط (سربيل زهاب . خانقين) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ١٠٠ ميغاواط .

خطوط ناقلة للكهرباء

وأعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط الماضي أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، كما أكدت إنجاز الربط النهائي لخط (قائم . تيم ٤٠٠ كي. في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني .

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

مصدر : ٧٠٪ من الموازنة العامة تؤمّنها العائدات النفطية للبصرة

البصرة / متابعة المدى

كشف مجلس محافظة البصرة عن أن العوائد النفطية للمحافظة تؤمن ما يبلغ ٧٠ ٪ من الموازنة العراقية العامة، مطالباً الحكومة الاتحادية بتخصيصات إضافية للمحافظة لإنجاح مشروع "البصرة عاصمة العراق الاقتصادية". وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي لـ"شفق نيوز"، إن "محافظة البصرة تؤمن ٧٠٪ من الميزانية العامة الاتحادية من خلال وجود المرافئ البحرية والثروة النفطية الهائلة في المحافظة". وطالب بـ"تخصيصات إضافية لمحافظة البصرة من أجل إنجاح مشروع تحويلها عاصمة اقتصادية، وألا يبقى المشروع شكلياً ودعائياً". وبين السليطي أن الدستور يقر زيادة التخصيصات للمحافظة كونها من المحافظات التي دمرت بنيتها التحتية أبان النظام السابق، وإن البصرة أولى من بغداد بزيادة حجم التخصيصات نسبة إلى ما تنتجه المحافظتان وما تمتلكه كل منهما من موارد وثروات". وتتطلع البصرة إلى تحولها إلى عاصمة اقتصادية للعراق في ظل تنامي ثرواتها ووجود منفذها البحري الوحيد للبلاد. وشهدت المدينة النفطية توافد العشرات من الشركات الاستثمارية الأجنبية بهدف الاطلاع على بيئتها الاستثمارية واغتنام الفرص المطروحة.

النفط والسياسة في العراق

□ عن / نيويورك تايمز
□ ترجمة / المدى

أمضى وفد من وكالة الطاقة الدولية يومين في بغداد أجرى خلالها حديثا مع كبار المسؤولين العراقيين من أجل تهيئة التقرير السنوي عن القطاع النفطي في البلاد . تقول بعض التقديرات أن العراق يمتلك أحد الاحتياطات الكبيرة في العالم، كما يتم التخطيط لإجراء مزاد دولي للنفط والغاز في مايس. مع ذلك فبدون قانون للنفط والغاز، ومع وجود نظام سياسي منقسم ، فإن تقرير وكالة الطاقة الدولية سيهتم ويركز على المعوقات السياسية أكثر من الطاقة النفطية .

خلال هذا الأسبوع أعلنت بغداد أن إنتاج النفط قد ازداد إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم الواحد لأول مرة منذ ثلاثين عاما . و قالت الحكومة العراقية إن صادرات النفط سوف ترتفع بعد بدء العمل بالمرسى العائم في نهاية الأسبوع. وفي كانون الأول قالت وكالة الطاقة إن إنتاج النفط في العراق يمكن أن يصل إلى معدل ٤،٣٦ مليون برميل يوميا، أي نصف إنتاج السعودية. مع هذا فقد حذرت الوكالة من أن الانقسام في النظام السياسي يمكن أن يكون عائقا مؤثرا أكثر من أي شيء آخر .

لم يستقر النظام السياسي بعد الاجتياح أبدا، فلقد اشتعلت التوترات في بغداد عندما اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالإرهاب بعد مغادرة القوات الأميركية مباشرة. يقول جوان كول أستاذ التاريخ في جامعة ميشيغان إن إجراء المالكي " كان جزءا من محاولة لتهميش وإذلال مناوئيه، ودلالة على عدم الرغبة في صفقة وطنية كبيرة ".

قد يكون العراق بلدا ديمقراطيا من الجانب النظري، إلا انه بطيء في بناء الجبهة السياسية خاصة عند تعلق الأمر بتمرير قانون النفط والغاز الذي يعاني من التأخير. ووصف كول السياسة العراقية بغير المستقرة " لم يتم تحقيق أي شيء بخصوص قانون النفط " . ويضيف كول أن المالكي قد يكون قادرا على استخدام أساليب قاسية في محاولة للسيطرة على أمور مثل الميزانية الفيدرالية وعلى النفوذ السياسي .من جانبهم رفض الزعماء الأكراد بشدة عدم إشراك شركة اكسون موبيل العالمية في جولة التراخيص الرابعة بسبب عقودها مع حكومة إقليم كردستان. حيث تذمر نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، في تصريح له من أن بغداد تعارض بشكل ما "الانفتاح الاقتصادي" و "تنمية التجارة" ، حيث شجبت بغداد أية صفقات أحادية مع الحكومة الكردية واعتبرتها غير قانونية، رغم أن كول ذكر أن الحكومة المركزية لا تستطيع فعل الكثير بهذا الشأن .

يقول كول "تواجه الحكومة العراقية نوعين من المشاكل بشأن تطوير البترول، إذ إنها لا تزال ضعيفة جدا ولا يمكنها توفير الأمن للشركات الغربية والعاملين فيها. بالإضافة إلى أنها لا تزال تعاني من الكساد الاقتصادي مما يجعلها تخشى أن تستغلها تلك الشركات، فتضطر إلى عقد صفقات قاسية تفزع المستثمرين الكبار" .

يمكن للعراق أن يستفيد من موقعه الإستراتيجي في الشرق الأوسط . كما أن الجارة تركيا حريصة على أن تكون محور الطاقة المؤثر عن طريق مرور بعض أنابيب النفط والغاز المهمة في العالم من خلالها. أما في الجنوب فإن مضيق هرمز ينقل حوالي ٢٠ ٪ من النفط المصدر للعالم . يقول كول "مع هذا فإن العراق يعتبر بلدا مغلقا سياسيا" .

ربما يكون تمرير الميزانية الفيدرالية لهذا العام نصرا سياسيا مؤقتا للمالكي، لكن على المدى البعيد من غير المحتمل أن يستطيع الادعاء بأنه مخول سياسيا في بلد يعتمد كثيرا على النفط في إيراداته الفيدرالية. بغداد تميل أحيانا باتجاه إيران، وقد تعزز أسعار النفط المرتفعة موقف رئيس الوزراء. إلا أن العراق قد يجد نفسه يمارس لعبة جر الحبل الجيوسياسية بسبب المصالح الإقليمية لواشنطن . يحذر كول من أن "العراق ضعيف جدا في الوقت الحاضر" .

من المتوقع أن تنشر وكالة الطاقة الدولية تقريرها عن العراق في تشرين الاول كمقدمة لنظرتها الكاملة عن الطاقة لسنة ٢٠١٢ . في الوقت الذي عبرت فيه عن تفاؤلها بخصوص القطاع النفطي في عراق ما بعد الحرب، فقد قالت المدير التنفيذي للوكالة ماريا فان هوفن بان السياسة تقف عثرة في طريق التطوير الشامل.

من جانب آخر يقول مسؤولون عراقيون في شؤون النفط أن العراق قد بدأ بتحميل النفط الخام من مسالك تصدير جديدة في الخليج العربي . وأضافوا بأن الضخ بدأ صباح يوم الخميس بمعدل عشرين ألف برميل في الساعة . المسلك الجديد هو الأول من بين خمسة مسالك ستحمل بمجملها حوالي خمسة ملايين برميل في اليوم الواحد، و من المقرر أن يتداول المسلك بالنتيجة ٩٠٠ ألف برميل يوميا . الطاقة التصديرية الجديدة ستساعد العراق في استجلاب النقد المطلوب لإعادة الإعمار بعد عقود من الحروب والعقوبات الدولية .

المصرف الصناعي : مستمرون في منح القروض

بغداد / متابعة المدى

أكد المصرف الصناعي استمراره في منح القروض للصناعيين على الرغم من تأخر إقرار موازنة عام ٢٠١٢. وقال المدير العام للمصرف الصناعي وكالة محمد عبد الوهاب لوكالة أنباء بغداد الدولية : إن القروض التي يمنحها المصرف الصناعي للصناعيين هي صغيرة ومقدارها (خمسة ملايين دينار) ومتوسطة تبلغ (١٥ مليون دينار) والسيارات الإنتاجية ، إضافة إلى باقي الائتمانات المصرفية الأخرى التي يمنحها المصرف ، التي تعتمد على الموازنة الائتمانية وليس لدينا دخل بالموازنة التشغيلية التي تخصصها لنا الحكومة". وأضاف : إن تأخر إقرار الموازنة لحد هذه اللحظة لم يؤثر على عمل مصرفنا في منحه للقروض، مبينا أن المصرف الصناعي له خطة إقراض يعمل بموجبها على توفير التمويل المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبما يسهم في إيجاد منافذ للخروج من المشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي، واستثمار الأموال التي يخصصها المصرف في تحريك عملية الإنتاج في جميع المشاريع الصناعية". وأشار إلى أن لجانا اقتصادية في المصرف تدرس مشروع المقترح وتمويله من ناحية الجدوى الاقتصادية، حيث تتم متابعة المشاريع منذ البداية إلى الإنشاء وصولا إلى الانجاز، ويعمل المصرف على تخفيض نسب الفوائد في حالة حصول إرباك في عملية التسديد بنسب تتراوح من ٢٥ - ٥٠ ٪ من قيمة الفائدة". وبين أن القروض التي يقدمها المصرف إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل مرحلة مهمة، في وقت تجد بلداناً صناعية كبيرة تعتمد على هكذا مشاريع في تطور اقتصادها، واليوم المصرف يقدم قروضاً تصل إلى (١٥) مليون دينار للمشاريع الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية، وكذلك توجد قروض لشراء معدات صناعية مختلفة ومن مناشئ معتمدة عالميا بعد دراسة المشروع من قبل اللجنة الاقتصادية في المصرف والصناعي صاحب المشروع .